أصوات الأقباط حقّقت مفاجأة الحصان الأسود في الانتخابات المصرية

أكداس من أوراق الاقتراع التي تم فرزها وعدها... أ.ف.ب

في مفاجأة سياسية من العيار الثقيل احتلت جبهة الكتلة المصرية وعلى رأسها أحزاب التجمع والمصريون الأحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي المركز الثالث في المرحلة الأولى لانتخابات برلمان ٢٠١١ بعد حزبي "الحرية والعدالة" التابع لجماعة الإخوان المسلمين و"النور" السلفي" مما جعلها توصف بالحصان الأسود.

يعزو خبراء وسياسيون هذه المفاجأة إلى تصويت الأقباط المكثف للكتلة وعلى رأسهم حزب "الأحرار المصريون" الذي رشح رجل الأعمال المسيحي الشهير نجيب ساويرس، برغم أن أكثر المرشحين على قائمته مسلمون. وكان جدل واسع قد أثير حول قوائم قيل إنها صدرت من الكنيسة تحث الأقباط على التصويت لأسماء معينة على المقاعد الفردية بالإضافة إلى قائمة الكتلة المصرية.

□ القاهرة / وكالات

أكد خبراء وسياسيون أن النتيجة في صالح الدولة المدنية، وأنها طبيعية لوقوف المثقفين والليبراليين خلف أحزاب الكتلة ولخروج الكنيسة عن صمتها ومطالبتها علنا بدعم المرشحين الأقباط ضد الإخوان والسلفيين. وأوضحوا أن كل الاحتمالات واردة في المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات، من تحقيق الكتلة نفس النتيجة، إلى تصدر المشهد الانتخابي والثالثة ذكر أسعد أن المرحلة الأولى كاشفة إلى حد كبير عن المراحل المقبلة للانتخابات، فقد ظهر أن علاقة الكنيسة بالأقباط ليست روحية فقط بل علاقة سياسية أيضا.

وأضاف أسعد: على هذا أتصور أن الرجل القبطي العادي سوف يمتثل لرأي النخبة القبطية التي تدعوه لاستمرار التصويت لصالح الكتلة في المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات، وهذه نقلة نوعية في تعامل الكنيسة مع السياسة التي كانت تأخذ موقف المتفرج مما يجري في الساحة السياسية في السابق، ولكن هذا الوضع اختلف الآن ليصبح الأقباط شركاء في الانتخابات والبرلمان مثلما هم شركاء في الوطن والمصير.

حرب: هذا حق للكنيسة والأقباط الرئيس السابق لحزب الجبهة الديمقراطية الدكتور أسامه الغزالي حرب قال في تصريح خاص لـ"العربية.نت" إن الكتلة المصرية هي أكبر تجمع للقوى الليبرالية بعد ثورة ٢٥ يناير ضد أنصار التيار الإسلامي وعلى رأسه الإخوان والسلفيون.

وقال إن الأحزاب الرئيسة خارج الكتلة هي الوفد والوسط وأحزاب ائتلافات الثورة البرلمانية في مرحلتها الأولى، فوجدنا حشدا من الناخبين الإسلاميين يدعو للتصويت لصالح الإخوان أو السلفيين، وفي المقابل ظهر حشد آخر من الناخبين الأقباط يدعو للتصويت لصالح الكتلة المصرية وعلى رأسها حزب نجيب ساويرس "المصريون الأحرار". وحول انعكاس المرحلة الأولى للانتخابات البرلمانية على المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات، إلى حد كبير عن المراحل المقبلة للانتخابات، فقد ظهر أن علاقة الكنيسة بالأقباط ليست روحية فقط بل علاقة سياسية أيضا.

وأضاف أسعد: على هذا أتصور أن الرجل القبطي العادي سوف يمتثل لرأي النخبة القبطية التي تدعوه لاستمرار التصويت لصالح الكتلة في المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات، وهذه نقلة نوعية في تعامل الكنيسة مع السياسة التي كانت تأخذ موقف المتفرج مما يجري في الساحة السياسية في السابق، ولكن هذا الوضع اختلف الآن ليصبح الأقباط شركاء في الانتخابات والبرلمان مثلما هم شركاء في الوطن والمصير.

حرب: هذا حق للكنيسة والأقباط الرئيس السابق لحزب الجبهة الديمقراطية الدكتور أسامه الغزالي حرب قال في تصريح خاص لـ"العربية.نت" إن الكتلة المصرية هي أكبر تجمع للقوى الليبرالية بعد ثورة ٢٥ يناير ضد أنصار التيار الإسلامي وعلى رأسه الإخوان والسلفيون.

وقال إن الأحزاب الرئيسة خارج الكتلة هي الوفد والوسط وأحزاب ائتلافات الثورة التي خاضت الانتخابات البرلمانية بعيدا عن الكتلة.

وأوضح أن حزب الجبهة انسحب من الكتلة لأسباب اعترضت عليها، وعلى كل حال لم يكن فوز الكتلة بهذه النتيجة مفاجئا لي، بل اعتبره نتيجة حتمية لوقوف أنصار التيار الليبرالي ضد التيار الإسلامي والدولة الدينية.

وحول دور الكنيسة في دعم أحزاب الكتلة المصرية المعنوي والمادي قال حرب "إن هذا حقها لأنها تخشى من وصول الإسلاميين إلى الحكم وانفرادهم بصنع القرار، وإذا كان الأقباط أنفقوا الملايين لدعم مرشحيهم في الانتخابات البرلمانية فقد فعل الإخوان والسلفيون نفس الشيء وأنفقوا الملايين بدعم من دول الخليج، وإذا كان البعض يردد أن الكنيسة طالبت بدعم الأقباط لحماية الصليب، فقد رفع الإخوان والسلفيون شعار "الإسلام هو الحل"، فهل المسألة حلال للمسلمين وحرام على الأقباط ؟.. ويتساءل الدكتور حرب: ليست المسألة من يفوز في الانتخابات البرلمانية؟.. المهم كيف يفوز؟.. وهل فاز بإرادة شعبية أم لا؟..

ويبدي أحمد عبدالحفيظ نائب رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في تصريح لـ"العربية.نت" تخوفه من تحول الانتخابات البرلمانية الحالية من منافسة سياسية إلى منافسة دينية، بين المسلمين والأقباط على حساب الوطن، وأوضح أن الإسلاميين بالكامل صوتوا لصالح حزبي "الحرية والعدالة – الإخوان - " وحزب " النور "- السلفيين – كما صوت الأقباط والمثقفون لصالح أحزاب الكتلة المصرية وعلى رأسها حزب "المصريون الأحرار".

وحول انسحاب حافظ أبو سعدة الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان من الكتلة المصرية لتوجهها الديني المسيحي قال إنه انسحب لأسباب انتخابية لأنه يخوض الانتخابات مستقلا ولكنه عاد إلى الكتلة مرة أخرى.

الدكتور رفعت السعيد رئيس حزب التجمع الديمقراطي وهو أحد الأحزاب الرئيسة في الكتلة المصرية يؤكد في تصريح لـ"العربية.نت" أن جبهة الكتلة المصرية نشأت منذ فترة قريبة، لتجميع كل القوى الديمقراطية والليبرالية والوطنية في مواجهة الإخوان والسلفيين الداعين للدولة الدينية في مصر بدلا من الدولة المدنية التي أرسى قواعدها محمد علي منذ ٢٠٠ عام تقريبا.

وقال إن "الكتلة تدعو إلى المساواة بين المصريين جميعا في الحقوق والواجبات خصوصا بين المسلمين والمسيحيين والفقراء والأغنياء، عكس أصحاب التيار الديني الإسلامي الذين يريدون ارتداد الوطن إلى الخلف وإقامة الدولة الدينية التسلطية، ولم يكن بإمكان أحد منا التصدي منفردا لتلك الهجمة الشرسة من الإخوان والسلفيين لذا نشأت الكتلة المصرية.

وذكر السعيد أن جبهة الكتلة المصرية تشكلت أصلا من أحزاب التجمع والمصريون الأحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي، ثم انضمت إليها باقي أحزاب الكتلة، وكنا نأمل انضمام باقي الأحزاب الليبرالية مثل الوفد أو الوسط إليها لكي تزداد قوة في الانتخابات البرلمانية في مواجهة الإسلاميين، لكنها رفضت وآثرت خوض انتخابات مجلس الشعب منفردة.

واعترف بأن انحياز القوى الليبرالية والمثقفين والأقباط إلى الكتلة جعلها تحقق النتيجة المشرفة في المرحلة الأولى للانتخابات البرلمانية، وأتصور أنه بعد المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات البرلمانية، يجب أن تشكل الكتلة جبهة لتصبح قوة تصويتية داخل البرلمان ضد أي مشروع يستهدف النيل من الدولة المدنية وتكريس الدولة الدينية.

في الحدث

▪ حازم مبيضين

حزب الله إذ يهادن ميقاتي

على الرغم من أن رئيس الحكومة اللبنانية شرب حليب السباع، وأمر بتحويل الأموال المطلوبة من لبنان لتمويل المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الشهيد رفيق الحريري، فإنه لم يكن بمقدور الشيخ حسن نصر الله غير أن يرفض أي تمويل وتعاون مع المحكمة، بعد أن اعتبرها أميركية صهيونية ومسيّسة وموجهة بالأساس لضرب حزبه العقائدي الذي لعب الدور الأساسي في تشكيل حكومة ميقاتي بعد أن أفقد تيار المستقبل بزعامة الحريري الابن أكثريته في مجلس النواب بعد انسحاب مؤيدي وليد جنبلاط من هذا التكتل النيابي الذي انبنى بعد اغتيال رفيق الحريري وعلى قاعدة التعاون مع المجتمع الدولي لكشف القتلة ومحاكمتهم بعدالة لينالوا الجزاء الذي يستحقون.

نصر الله الحريص اليوم على استمرار حكومة ميقاتي، بسبب الظروف الإقليمية الضاغطة على حزبه والذين معه، والتي لا تحتمل أي اهتزاز في الأمن الهش السائد اليوم في وطن الأرز، يعود للتأكيد غير المجدي بأن حزبه ليس موافقا على قرار تمويل المحكمة، وأن ميقاتي اتخذ القرار بالتمويل على عهدته وخارج المؤسسات الدستورية التي يشارك فيها، في مجلسي الوزراء والنواب، وهو يزعم الحرص على الاستقرار السياسي في البلد وبقاء الحكومة الحالية واستمرارها وتفعيلها، ومع تأكيد موقفه الثابت برفض شرعية ودستورية المحكمة وكل أشكال تمويلها والتعاون معها، فإنه لن يوجد مشكلة في البلد وسيقدم المصلحة الوطنية العليا على أي اعتبار آخر.

لم نكن بحاجة لاعتراف الشيخ بعدم سروره من قرار ميقاتي، فذلك تحصيل حاصل، وأكثر من ذلك نعرف أنه غاضب وحانق، ولسنا معه في أن ميقاتي أحرج نفسه كثيرا عندما ألزم نفسه بشكل حاسم وقاطع بتمويل المحكمة بمعزل عن مجلس الوزراء، وهو يعلم أن أغلبية وزراء حكومته لا يؤيدون هذا الخيار، فالرجل ليس عضواً في ميليشيا حزب السيد حسن، وهو سياسي قادر على تمييز مصلحة لبنان عن مصالح حزب معين أو فئة معينة، وهو محق في عدم تلطيخ اسمه وتاريخه بقرار نتيجته وصم لبنان بأنه دولة مارقة، ومتمردة على القانون الدولي، فمثل هذا القرار ممكن عند حزب الشيخ لكنه كثير الإيذاء إذا مس الدولة اللبنانية التي يرى نصر الله أن مصلحة حزبه فوق مصالحها وأكثر أهمية، ونزيد أنه يتعامل مع مصالح حلفائه من خارج الحدود، باعتبارها أهم من مصالح أبناء شعبه، خاصة من أبناء الطوائف الأخرى.

لسيد المقاومة أن يتقدم بأي تبرير لعدم قلبه الدنيا على حكومة ميقاتي، بعد قرار تمويل المحكمة الدولية، لكن الواضح كالشمس في عز ظهيرة صيفية، أن الظروف الإقليمية لا تسمح له بغير تصريحات نارية، يطلقها من وراء شاشة عملاقة، ترتفع على وقعها قبضات ميليشيا الحزب، مع هتافات تمجد المرشد الأعلى في طهران، ويقيناً أن اللبنانيين يدركون ذلك جيداً ويرفضون في الوقت عينه أن يمن عليهم الشيخ بموقفه المهادن، وهو لا يملك سواه وما بيده حيله تجاه موقف رجل الدولة العاقل الذي تبناه ميقاتي وأصر عليه بشجاعة يحسد عليها.

علي ناصر محمد يحيّي شباب الجنوب في حراكهم السلمي

□ القاهرة / المدى

بمناسبة الذكرى الرابعة والأربعين للاستقلال الوطني لجمهورية اليمن الديمقراطية صدر بيان عن الرئيسين علي ناصر محمد وحيدر ابو بكر العطاس والوزيرين محمد علي احمد وصالح عبيد احمد حيّوا فيه الذكرى وأشادوا بصمود شعب اليمن ضد انتهاكات حكومة علي عبد الله صالح وجاء في البيان:

يا جماهير شعبنا العظيم.

نهنئكم أجمل تهنئة بمناسبة الذكرى الرابعة والأربعين لعيد الاستقلال الوطني المجيد... ونترحم على أرواح شهداء ثورة الرابع عشر من أكتوبر... شهداء الحرية والاستقلال، تلك الثورة العظيمة التي كان من أعظم انجازاتها تحقيق الاستقلال الوطني في الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٦٧م، وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية التي أرست قيم الحرية والعدل والمساواة.

وأضاف البيان: لقد حرصت دولة الاستقلال على أن تكون دولة للنظام والقانون... دولة لكل أبنائها لا مجال فيها للفساد والمفسدين ولا للأسرية والقبلية والفئوية والطائفية والمذهبية، الكل سواء أمام القانون... الأمن فيها للجميع.

وحرصت دولة الاستقلال على أن تكون دولة رعاية اجتماعية، التعليم فيها مجاني من الابتدائية حتى الجامعة ـــ والتطبيب والعلاج فيها مجانيان ، وان تكون دولة أمن واستقرار، وأن تكون دولة مهابة في المنطقة ، وتقيم في الوقت نفسه علاقات حسن الجوار مع جيرانها ، وتبني علاقات إستراتيجية مع العديد من دول العالم مما ضمن لها الحفاظ على استقلالها الوطني وسيادتها الوطنية وقرارها المستقل..

وللأسف الشديد فأن كل القيم والمبادئ والمنجزات التي حققتها دولة الاستقلال في الجنوب قد تم القضاء عليها بيد سلطة ٧يوليو بعد حرب صيف العام ١٩٩٤م العدوانية على جنوبنا الحبيب، تلك الحرب التي أنهت وحدة ٢٢ مايو ١٩٩٠م السلمية، وأنهت شراكة دولة الجنوب في الوحدة والسلطة والثروة، والتي جعلت من الجنوب مجردا من كل مصادر القوة والثروة، حيث تعرض طوال السنوات الماضية إلى الإذلال والإقصاء لأبنائه، والتعدي على حقوقهم المدنية والسياسية وتقويض مكتسبات ثورتهم ونظمهم الاقتصادية والاجتماعية ،بل والقيام بمحاولات حثيثة لإثارة الفتن واستدعاء موروثات الماضي التي أسدلت عليها دولة الاستقلال الوطني الستار ولمحو هويته وتاريخه السياسي وثقافته وتقاليده الاجتماعية.

وأشاد البيان بعملية التصالح الوطني قائلا: لكن شعبنا الأبي في الجنوب، الذي يأبى الظلم والمهانة كان أقوى من جلاديه الجدد، فارتفع فوق جراحة وصراعات الماضي، واجترح معجزة جديدة للنهوض الوطني... ونعني بها عملية التصالح والتسامح الجنوبي التي كان مسرحها الاول جمعية أبناء ردفان في عدن، ومن ثم لتغدو حركة واسعة فشمل الجنوب من أقصاه إلى أقصاه في هبة جماهيرية لم يشهد لها تاريخ جنوبنا مثيلا.

لقد كانت تلك الحركة العظيمة المنطلق للحراك الجنوبي الشعبي السلمي الذي انطلق عام ٢٠٠٧م والذي زلزل أركان نظام صنعاء الاستبدادي الأسري القبلي وكسر حاجز الخوف. حيث قدم الحراك الجنوبي السلمي تضحيات غالية. قافلة من الشهداء والجرحى والمعتقلين والمشردين مقتفياً اثر أبطال الحرية والاستقلال ثوار الجنوب في كل مراحل نضاله التاريخي الطويل ضد الغزاة والمستعمرين .

لقد غدا الحراك الجنوبي مصدر قوة للجنوب، ورقما صعبا في المعادلة السياسية لا يمكن القفز عليه، وجعل القضية الجنوبية العادلة في صدارة المهام الوطنية والسياسية،والتي بدونها لا يمكن حل الأزمة العامة التي يشهدها اليمن.

وفي خضم احتفالات شعبنا بهذه المناسبة التاريخية لا ننسى أن نترحم على أرواح الشهداء ونحيي ثوار الجنوب ومناضليه في حراكهم السلمي المظفر بمشيئة الله، كما نحيي ثوار الثورة الشبابية الشعبية ونترحم على أرواح الشهداء اللذين قضوا في ساحات التغيير في صنعاء وعدن وتعز والمكلا وغيرها، بآلة نفس السلطة الأسرية القبلية الفاسدة المتهالكة التي استهدفت بالقتل مع سبق الإصرار والترصد شباب الجنوب في حراكهم السلمي .

من تظاهرات الجنوبيين (أرشيف)

الأمم المتحدة: سوريا في حالة حرب أهلية.. وعدد القتلى ٤٠٠٠

□ جنيف/ رويترز

نافي بيلاي

قالت نافي بيلاي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إن سوريا في حالة حرب أهلية حاليا مع سقوط أكثر من أربعة آلاف قتيل وزيادة عدد المنشقين عن الجيش الذين يحملون السلاح ضد حكومة الرئيس بشار الأسد. وأضافت، في مؤتمر صحفي "نقدر الرقم عند ٤٠٠٠.. لكن المعلومات الموثوقة التي تأتينا تشير في الحقيقة إلى أن الرقم أعلى من ذلك بكثير".

وقالت بيلاي "قلت أمام مجلس الأمن، إنه عندما يزيد عدد المنشقين الذين يهددون بحمل السلاح ستكون هناك حرب أهلية، هذا ما أصف الوضع به في الوقت الحالي".

وأضافت بيلاي، وهي قاضية سابقة في محكمة جرائم الحرب التابعة للأمم المتحدة وستلقي كلمة في الجلسة التي تستمر يوما واحدا في جنيف "أعتزم إبداء تأييدي لما توصلت إليه لجنة التحقيق، فيما يتعلق بالأدلة التي تشير إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية".

وأشارت بيلاي إلى أنها دعت مجلس الأمن في أغسطس/ آب إلى إحالة سوريا إلى مدعي المحكمة الجنائية الدولية بسبب جرائم مزعومة ضد الإنسانية. وأضافت الخميس الماضي "أرى، استنادا لمراقبتنا الخاصة للموقف، أن هناك حاجة إلى ملاحقة الجناة على أعلى المستويات بسبب جرائم ضد الإنسانية".

ووضعت الجامعة العربية مسؤولين سوريين كبارا على قائمة حظر السفر، الخميس، كما أعد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي مجموعة من العقوبات الاقتصادية ضد الرئيس السوري بشار الأسد، للضغط عليه من أجل وقف حملته العسكرية المستمرة منذ ثمانية أشهر ضد الاحتجاجات الشعبية.

وقالت بيلاي "أريد أن أبدي تأييدي لما قاله لي أحد السفراء العرب الذي يرعى الجلسة الخاصة غدا بأنهم يشعرون أيضا باليأس تماما، وبأن العقوبات ستكون مؤثرة، نظرا لأن الثروة تتركز في أيدي الأسرة المحيطة به". وأضافت "وهم يشعرون بأنه يتعيّن أن تستمر قوة الدفع، وعليه فإن جلسة المجلس مهمة وتصريحاتي مهمة للوصول في نهاية الأمر إلى مجلس الأمن وأيضا لتوصيل الرسالة إلى من يعرقلون إجراء قويا من مجلس الأمن لكي يفهموا أيضا أن هذا أمر خطير".

واستخدمت روسيا والصين اللتان تتمتعان بامتيازات نفطية في سوريا حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار لمجلس الأمن الدولي بدعم غربي يندد بحكومة الأسد بسبب العنف.

ويقول دبلوماسيون، إن الدولتين تحاولان إضافة إلى كوبا تخفيف مشروع قرار للاتحاد الأوروبي يعرض في مجلس حقوق الإنسان يندد بسوريا بشدة ويدعو لإرسال تقرير الأمم المتحدة بشأن جرائم ضد الإنسانية إلى مجلس الأمن.